

أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية كمدخل للحد من الفساد المالي والإداري

L'importance de construire les comités d'audit dans les institutions algériennes et leur rôle dans la réduction de la corruption financière et administrative

د. محمد الهادي ضيف الله

جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر

difmdh2008@hotmail.fr

ط.د. يحيى عبد اللاوي

مخبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية جامعة

جامعة حمه لخضر، الوادي، الجزائر

abd.yahya39@mail.com

تاريخ القبول: 2019/05/15

تاريخ الاستلام: 2019/01/03

الملخص: هدفت الدراسة إلى بيان أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، حيث تم التطرق في الجانب النظري إلى واقع لجان المراجعة في الجزائر وكذلك مفهومها وخصائصها، ليتم بعدها عرض مفهوم الفساد المالي والإداري ومظاهره وكذلك آثاره، أما في ما يخص الجانب التطبيقي فقد تم إعداد استبانة مكونة من محورين يضم كل محور مجموعة من العبارات التي تستخدم الدراسة، حيث كانت عينة الدراسة 65 فردا مكونة من أساتذة جامعيين و محافظي الحسابات و مديري ماليين، كما خلصت الدراسة إلى أهمية تكوين هذه اللجان لما لها من دور فعال في الحد من الفساد المالي والإداري.

الكلمات المفتاحية: لجان المراجعة، الفساد المالي والإداري، حكم راشد.

Abstract: The study aims to explain the importance of forming audit committees in Algerian institutions and their role in reducing financial and administrative corruption. On the theoretical side, we examined the reality of audit committees in Algeria, and their concept and characteristics, as well as the concept of administrative and financial corruption. On the applied side, we prepared a questionnaire composed of two axes, each containing a group of expressions in the service of the study, the sample of the study consisted of 65 individuals: university professors, governors, and financial managers. In conclusion, the study assures the importance of forming these committees which plays a fairly important role in reducing financial corruption.

Key Words: Audit Committees, Financial and administrative corruption.

JEL Classification : M42

*مرسل المقال: يحيى عبد اللاوي (abd.yahya39@mail.com).

المقدمة:

إن الفضائح المالية التي شهدتها العالم من إفلاس وانحيار شركات الكبرى كشركة انرون وشركة ورلدكوم، ومكتب التدقيق والمحاسبة الأمريكي آثر أندرسون، وغيرها من الشركات في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وروسيا وبعض دول شرق آسيا والذي أدى إلى تحمل هذه الدول والمساهمين في هذه الشركات إلى خسائر مادية كبيرة، ما جعل أصابع الاتهام توجه نحو الهيئات الإدارية لهذه الشركات ومجالس إدارتها في عجزها عن القيام بمهامها الإشرافية والرقابية وكذلك إخفاق المدققين الخارجيين والداخليين في أداء المهام والمسؤوليات المنوطة بهم، وكذلك قصور المسائلة المؤسسية أو غيابها أحيانا حول أخطاء المديرين وعدم الشفافية في الإفصاح على مستوى القوائم المالية وضعف نظم الرقابة الداخلية ما ساعد على تفشي حالات الفساد المالي والإداري.

وكنتييجة منطقية لهذه الانهيارات سارعت كثير من المؤسسات الدولية وبورصات الأوراق المالية والمنظمات المهنية إلى دعوة الشركات إلى تكوين لجان المراجعة كأداة رقابية واستشارية مستقلة لتساعد مجالس الإدارة في مهامها الإشرافية ولتدعم وتفعل عمليتي التدقيق الداخلي والخارجي.

الإشكالية الرئيسية:

في سياق ما ذكر آنفا وفي خضم ما تشهده لجان المراجعة من اهتمام متزايد على المستوى الدولي، وكذلك الهيئات المهنية وما حبيت به من دراسات وأبحاث علمية ما يجعل من تشكيل مثل هذه اللجان أمرا ضروريا على مستوى جميع الدول، يقودنا إلى محاولة معرفة واقع هذه اللجان على مستوى الجزائر ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، من هنا يمكن طرح الإشكال التالي:

كيف يمكن لتكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري؟
ولمعالجة الإشكالية أعلاه تم تجزئتها إلى مجموعة من التساؤلات فرعية بغرض تسهيل مواطن التعقد فيها وهي كما يلي:

- ما هو واقع لجان المراجعة في الجزائر؟
- هل هناك دور فعال لمسؤوليات لجان المراجعة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري؟
- هل هناك عوامل مساهمة في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية؟
- هل هناك فروق دالة إحصائية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية حول دور تكوين لجان المراجعة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري؟

فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** يعتبر واقع لجان المراجعة في الجزائر هش وضعيف ولا يرقى إلى المستوى المطلوب لتحقيق ما أنشأت له؛
- **الفرضية الثانية:** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مسؤوليات لجان المراجعة والحد من الفساد المالي والإداري عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

● **الفرضية الثالثة:** لا يوجد عوامل تساعد على تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

● **الفرضية الرابعة:** لا توجد فروق دالة إحصائية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية حول دور تكوين لجان المراجعة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).
أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا الدراسة من أهمية تقديم رؤية لواقع لجان المراجعة في الجزائر، وبيان دورها في المساهمة في الحد من الفساد المالي والإداري، بالإضافة للاختلاسات المالية في عدد من المؤسسات الوطنية ما أدى إلى ضرورة تفعيل عمليتي المراجعة الخارجية والداخلية وحث الشركات الوطنية بضرورة تحديث وتطوير نظم المراجعة الداخلية فيها.
أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء صورة واضحة لواقع لجان المراجعة في الجزائر وتحليل وتحديد دورها في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري وذلك من خلال التعرف على القوانين والتشريعات التي تضبط تشكيل وعمل لجان المراجعة في الجزائر وتسلط الضوء على أهمية لجنة المراجعة وأهدافها والمسؤوليات الملقاة على عاتقها وكيفية مساهمتها في الحد من الفساد المالي والإداري.
منهجية الدراسة:

من أجل التحقق من الفرضيات وتحقيق الأهداف المسطرة في هذه الدراسة تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات كالمنهج الوصفي لتوضيح ظاهرة الفساد المالي والإداري ومفهوم لجان المراجعة، أما الجانب التطبيقي فقد تم من خلال تصميم استبانة تتضمن مجموعة من الأسئلة التي نخدم اختبار فرضيات الدراسة عن طريق تحليل قياسي باستخدام بعض الأساليب الإحصائية وذلك بالاعتماد على برنامج (SPSS).

أولاً. الإطار النظري للدراسة:

1. لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وواقعها في الجزائر:

إن الفضائح المالية التي أفرزتها الأزمة المالية الأخيرة والتي طالت كبريات الشركات العالمية كان لها آثار مالية واقتصادية واجتماعية طالت مختلف أصحاب المصالح في هذه الشركات، منها انخفاض قيمة أسهم الشركات في البورصات المالية والتي نتج عنها خسائر مالية الفادحة أضرت بمصالح المساهمين، وكذلك العاملين في تلك الشركات الذين فقدوا وظائفهم وضاعت حقوقهم في صناديق الادخار، ما أدى إلى اهتزاز ثقة أصحاب المصالح في مهنة المحاسبة والتدقيق والمعايير الخاصة بها، ما دفع العديد من الباحثين والمنظمات المهنية إلى إعادة النظر في الأطر التنظيمية والمالية والمحاسبية والرقابية الكفيلة بحماية حقوق مختلف أصحاب المصالح في الشركات، وذلك من خلال تنظيم الممارسات السليمة للقائمين على إدارتها وفي مختلف المجالات وإرساء أسس العلاقات الشفافة بين الأطراف المعنية في تلك الشركات وتحديد واجبات ومسؤوليات كل منها وكذلك تعزيز جودة ومصداقية التقارير المالية في شكل مجموعة من

المبادئ والمعايير والتي انطوت ضمن مفهوم حوكمة الشركات، حيث وفي هذا السياق أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قانون ساربنس اكسلي سنة 2002 والذي ألزم جميع الشركات بتشكيل لجنة المراجعة لمالها من دور هام في منع حدوث مثل تلك الانهيارات في المستقبل، وفي سنة 2003 صدر تقرير Smith في المملكة المتحدة والذي تضمن العديد من التوصيات الخاصة بدور مسؤوليات لجان المراجعة وكيفية الإفصاح عنها في التقارير السنوية للشركات (خليدة، فاتح، 2017، ص472).

1.1 لجان المراجعة في الجزائر:

تعتبر لجان المراجعة من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام العديد من الدول على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغيرها، كما توصي العديد من المنظمات المهنية بتكوينها نظرا للدور الذي تقوم به في مراقبة عمليات إعداد التقارير المالية والإفصاح عنها، وكذلك تدعيم استقلال المراجع الخارجي، وتفعيل عملية المراجعة الداخلية الأمر الذي أدى ببعض الدول إلى إصدار تشريعات ملزمة بوجودها داخل الشركات، إلا أنه في الجزائر وبالرغم من صدور ميثاق الحكم الراشد الذي أوصى بتشكيل لجان متخصصة في مساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات والتي يمكنها الإشراف على عملية تدقيق الحسابات والمراقبة المالية للمؤسسة إلا أنه حصر دورها في إبداء الرأي دون أن يوضح الصلاحيات والمسؤوليات المخولة لها، كما أنه لم يلزم الشركات بها، وكذلك توجه الدولة نحو إصلاح المنظومة المحاسبية من خلال صدور القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، و القانون 10-01 المنظم لمهن المحاسبة والمراجعة والخبرة المحاسبية، والمقرر رقم 002-16 المتعلق بالمعايير الجزائرية للتدقيق، وقبل ذلك التعليم رقم 03 التي أصدرها بنك الجزائر سنة 2002 والتي حددت في مادتها الثانية إمكانية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات المالية والبنوك (يونس، 2014، ص34) إلا أننا نلاحظ تأخرا شديدا على مستوى الجزائر في استحداث قوانين وتشريعات خاصة بلجان المراجعة بهدف تطوير مفهومها وضبط مهامها ومسؤولياتها وتحديد رؤية واضحة لها بما يتيح تطبيقها وتفعيل دورها في البيئة الاقتصادية الجزائرية، من هنا نرى أن واقع هذه اللجان هش وضعيف مع رؤية غير واضحة لملاحمها على مستوى الجزائر مقارنة بالتطور الذي شهدته في مختلف دول العالم وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى من الدراسة.

2.1 لجان المراجعة كمدخل الحد من الفساد المالي والإداري:

ارتبط تطور مفهوم لجان المراجعة بما شهده العالم خلال العقدين الأخيرين من انتشار ظاهرة تعثر الشركات وتزايد حالات الغش والمخالفات المالية والمحاسبية وعدم الشفافية في الإفصاح على مستوى القوائم المالية، إلا أن فكرة لجان المراجعة ترجع إلى أزمة الكساد الكبير الذي هز الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر العشرينات من القرن الماضي والذي كان بمثابة نقطة تحول للاقتصاد الأمريكي والعالمي والذي أثر بدوره على المحاسبة والمراجعة وساهم في تطويرها بشكل كبير وتمثلت الأسباب الرئيسية في هذه الأزمة أن القوائم المالية أصبحت أداة مضللة وأصبحت الحاجة أكبر لمحاسب قانوني مستقل لا تأثير عليه من قبل مجلس إدارة الشركة، ففي عام 1939م أوصت بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) بلجان المراجعة وأهميتها، و نتيجة لقيام العديد من إدارات الشركات بعمليات الغش والتلاعب

من أجل التأثير على نتائج الأعمال قامت هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) باقتراح تشكيل لجان المراجعة في عام 1940 (انتصار، 2016، ص33).

أ. مفهوم لجان المراجعة: عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين عام 1992م لجان المراجعة على أنها "لجنة مكونة من مدراء الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة وتعد لجنة المراجعة كحلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة وتتلخص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المراجع الخارجي ونطاق ونتائج المراجعة وكذلك تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر (رشا، 2010، ص101)، وعرفت أيضا بأنها "إحدى لجان مجلس الإدارة التي تتولى القيام ببعض مسؤوليات المجلس، ومهمة اللجنة هي مساعدة مجلس الإدارة في أداء مهامه الرقابية التي هي جزء أساسي في العملية الإدارية، ليست فقط لخدمة المساهمين وإنما لخدمة الشركة المساهمة ككل والتي ينعكس أدائها على جميع الأطراف المهنية"، كما عرفت أيضا "لجنة المراجعة هي إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة، تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين ويتم تأسيسها بهدف القيام برقابة مستقلة على أنظمة الرقابة الداخلية بالمنشأة وعلى عملية إعداد التقارير المالية بها" (رمضان، 2011، ص91). مما جاء في هذه التعريفات وبلاستعانة بما جاء في ميثاق الحكم الراشد يمكننا تعريف لجان المراجعة بأنها "فريق عمل متخصص متساوي الأعضاء يمتلك أعضائه كفاءة مالية ومحاسبية، يتم تعيينه انتقائيا من طرف مجلس إدارة الشركة، بهدف مساعدته في عملية اتخاذ القرارات، والإشراف على عملية إعداد القوائم المالية وكذلك تقييم نظام الرقابة الداخلي وتفعيل عمليتي المراجعة الخارجية والداخلية، مع اشتراط ألا يضم أعضاء تنفيذيين في الشركة".

ب. خصائص لجان المراجعة: يُمكن أن نجمل خصائص لجان المراجعة في الآتي:

الاستقلالية: يعتبر معيار الاستقلال عن الإدارة من أهم المعايير التي تركز عليها أغلب اللوائح المنظمة لعمل لجنة المراجعة، ويمثل هذا المعيار أحد أهم شروط اختيار أعضاء لجنة المراجعة حيث أنه من الضروري أن يكون أعضاء لجنة المراجعة مستقلين ظاهرياً وحقيقياً عن إدارة الشركة بحيث لا يظهر لمجلس إدارة الشركة وجود علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين أعضاء اللجنة ومدراء الشركة التنفيذيين (المنيف، 1998، ص46).

كما يمكن اعتبار هذه اللجان مستقلة إذا توفرت مجموعة من الشروط وهي كما يلي: (سوزان، 2004، ص ص 112-113)

- ✓ ألا يكون من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
- ✓ ألا يحصل على أية مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها بخلاف المكافئة التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة.
- ✓ ألا يكون أحد أقاربه موظف تنفيذي داخل الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
- ✓ ألا يكون مدير تنفيذي في إحدى الشركات التي لها علاقات تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.

الكفاءة المالية والمحاسبية: من الأمور المتفق عليها أن يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة والمعرفة والمهارة بالقدر الذي يمكنهم من متابعة أنظمة الرقابة الداخلية وتقييمها ومدى الالتزام بإجراءات هذه النظم بالإضافة إلى القدرة على فهم الأمور المحاسبية، والتدقيق والإدارة المالية، وأن يكونوا على دراية كافية بإعداد التقارير المالية وبطبيعة نشاط الشركة.

عدد أعضاء لجنة المراجعة: يختلف عدد أعضاء اللجنة من شركة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى وذلك وفقاً لحجم مجلس الإدارة وحجم الشركة وطبيعة نشاطها، ولهذا الشأن اهتمت العديد من الهيئات والمؤتمرات العلمية والدراسات بتحديد الحجم الأمثل لعدد أعضاء اللجنة والذي يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد يمتد ليشمل سبعة أعضاء كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأستراليا ومصر والسعودية (حسين، 2008، ص261).

دورية اجتماعات لجنة المراجعة: عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة المراجعة خلال العام تعتبر مقياساً مهماً على مقدرة اللجنة في الوفاء بمسئولياتها وعدد المرات التي تجتمع فيها اللجنة خلال العام يتوقف على حجم مسئولياتها وطبيعة الظروف التي تعيشها الشركة، وبالنسبة لتحديد العدد المناسب للمرات التي تجتمع فيها اللجنة خلال العام يجب أن لا يقل عن ثلاث مرات في العام أو على أساس ربع سنوي كما أوصت لجنة Treadway Commission.

(انتصار، 2016، ص36).

ج. مهام ومسئوليات لجان المراجعة: إن التوضيح الدقيق لمسئوليات لجنة المراجعة يؤدي إلى زيادة الوعي لدى أعضائها، وفي نفس الوقت إبرازها إلى الأطراف الأخرى التي تتعامل مع اللجنة مثل إدارة الشركة والمدقق الخارجي والمدققين الداخليين، بالشكل الذي يؤدي إلى عدم تداخل هذه المسئوليات بين الأطراف المختلفة (سليمان، 2006، ص161)، إلا أنه لم يتم تحديد مهام ومسئوليات لجان المراجعة فهي تختلف من شركة إلى أخرى باختلاف نشاط وهيكل هذه المؤسسات، بيد أنه يمكن حصر مهام لجنة المراجعة في ثلاثة مجالات:- (Wolinzer1995 p:47)

48)

مسئوليات تتعلق بالقضايا المحاسبية والتقارير المالية وتتمثل في:

- ✓ مراجعة البيانات المالية السنوية والمرحلية قبل عرضها على مجلس الإدارة.
- ✓ مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة، وتأثير التغيرات في السياسات المحاسبية.
- ✓ فحص أنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من توافق الممارسات الفعلية مع هذه الأنظمة.
- ✓ تقدير مدى تعرض البيانات المالية للغش، ومعالجة حالات الغش المكتشفة.
- ✓ مراجعة جميع العمليات المهمة غير العادية والتصرفات المشكوك في عدم قانونيتها.
- ✓ تقييم ما تقوم به الإدارة من تخمينات وتقديرات محاسبية لها تأثير مهم في البيانات المالية.

مسؤوليات مرتبطة بالمدققين وأنشطة التدقيق وتتمثل في:

- ✓ التوصية بتعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه.
- ✓ مراجعة خطط التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وتحديد مدى فاعليتها.
- ✓ مراجعة الترتيبات المتعلقة بتنسيق أعمال المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين.
- ✓ مراجعة خطاب الإدارة الذي يصدر عن المدقق الخارجي الموجه إلى مجلس الإدارة.
- ✓ التحقق من عدم تقييد نطاق المدقق الخارجي أو أي تدخل من الإدارة أو تأثير مفرط فيه.
- ✓ معالجة أي خلاف بين المدقق الخارجي والمديرين، وحسم الأمور المختلف فيها.
- ✓ مراقبة الموارد المخصصة لوظيفة التدقيق الداخلي والتحقق من مدى كفايتها.
- ✓ مراجعة حجم الأتعاب المدفوعة للمدقق الخارجي عن الخدمات الاستشارية.

مسؤوليات مرتبطة بالحوكمة وتتمثل في:

- ✓ تسهيل وتحسين الاتصال بين المدقق الخارجي ومجلس الإدارة.
- ✓ مراجعة سياسات الشركة وممارساتها على ضوء الاعتبارات الأخلاقية.
- ✓ مراقبة الكيفية التي تدار بها أمور الشركة ومدى توافقها مع نظامها الأساسي، والتأكد من الالتزام بتطبيق التعليمات والقواعد المتبعة.

2. الفساد المالي والإداري:

يمثل الفساد ظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب سياسية، ثقافية، أخلاقية، اقتصادية واجتماعية، لذا فقد اختلفت تعاريفه لاختلاف وجهة النظر إلى هذه الظاهرة، فالفساد لغة نقيض الصلاح وحقيقته العدول عن الاستقامة إلى ضدها (زكريا، 2012، ص150)، وهو أيضا لا التلّف والعطب والاضطراب والخلل وجذب وقحط وكوارث وقد جاء في القرآن الكريم ذكر كلمة الفساد أو ما يدل على معناها خمسين مرة حيث تضمنت الآيات التي ذكر فيها شتى أنواع الفساد مبينة خطورته ونتائجه السيئة على الفرد والمجتمع، محذرة المفسدين من مغبة الانغماس فيه (وسيلة، 2010، ص337) ففي قوله تعالى ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ (الروم، 41)، جاء الفساد بمعنى الجذب أو القحط، وفي قوله تعالى ﴿لَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ غُلُوبًا فِي الْأَرْضِ وَلَا فُسَادًا﴾ (القصص، 83) فجاء بمعنى العلو والتجبر، وجاء بمعنى عصيان أوامر ونواهي الله عز وجل في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (المائدة، 33)

كما عرفه صندوق النقد الدولي على أنه "هو استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفة أو الابتزاز أو المحاباة أو إهدار المال العام أو التلاعب فيه سواء أكان ذلك مباشراً أم غير مباشر" (منير، 2007، ص08)، أما منظمة الشفافية الدولية عرفته على أنه "هو إساءة استخدام السلطة لتحقيق مكاسب خاصة، أما موسوعة العلوم

الاجتماعية فعرفت الفساد بأنه سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق مصالح خاصة (سارة، 2012، ص 06)، وعرفه صندوق النقد الدولي بأنه "علاقة الأيدي الطويلة المعتمدة التي تهدف إلى استحصال الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد" (ميادة، 2012، ص 112)، مما سبق يمكن القول إن الفساد المالي والإداري هو استغلال نفوذ السلطة أو المنصب سوءا كان عاما أو خاصا بغرض تحقيق مصالح ومكتسبات شخصية.

1.2 مظاهر الفساد المالي والإداري: تعددت مظاهر الفساد وأشكاله باختلاف مصادره سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، وطبيعة تصنيفه دوليا كان أو محليا، وفيما يلي عرض لمجموعة من أهم مظاهر الفساد:

✓ الرشوة: تعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصل المهنة.

✓ المحسوبية: أي تمرير ما تريده التنظيمات "الأحزاب أو المناطق الأقاليم أو العائل المتنفذة من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً.

✓ المحاباة: أي تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقد الاستئجار والاستثمار.

✓ الوساطة: أي تدخل شخص ذا مركز وظيفي أو تنظيم سياسي لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب ... الخ. (دراوسي، 2012، ص 19)

✓ الاحتيال: يستخدم الاحتيال للحصول على منافع شخصية، ومن بعض أساليبه تجاوز القوانين والعبور من خلالها بشكل خال من المسؤولية باستعمال آلية احتياليه، ومن صور الاحتيال على القانون للتهرب من الضرائب.

✓ التزوير: يقصد به أن يستغل الشخص موقعه الوظيفي بسوء قصد ولتسبب كسب غير مشروع لنفسه وتسبب خسارة للدولة، ومن أمثلته إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في الدوائر الضريبية أو تزوير الشهادات المدرسية أو الجامعية أو تزوير النقود. (عزيزة، 2012، ص ص 05-06).

✓ الابتزاز: أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.

✓ نهب المال العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة. (رقية، 2012، ص 16)

2.2 أسباب تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري: للفساد أسباب كثيرة ومتداخلة، ولكن تم الاتفاق على ستة أسباب رئيسية هي:

✓ أسباب اقتصادية: الأوضاع الاقتصادية المتردية والمحفزة لسلوك الفساد وكذلك ارتفاع تكاليف المعيشة؛

✓ أسباب سياسية: ويقصد بها غياب الحريات والنظام الديمقراطي، ضمن مؤسسات المجتمع المدني، ضعف

الإعلام والرقابة؛

- ✓ أسباب قانونية: وهذا بسبب ضعف القوانين التشريعية في ردع جريمة الفساد المالي والإداري؛
- ✓ أسباب اجتماعية: وهي مجموعة من الأسباب تفرزها العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع، والتي تولد ضغوطاً اجتماعية لنمو وانتشار ظاهرة الفساد الإداري من خلال أعمال المحسوبية، الرشوة استغلال النفوذ... الخ؛
- ✓ أسباب شخصية: وهي أسباب مرتبطة بشخصية الفرد وميوله، ومستواه الثقافي ومستوى تعليمه ونظرته للمشروعية؛
- ✓ أسباب إدارية وتنظيمية: هذا النوع من الفساد يتجسد في خروج العاملين في المنظمات على اللوائح والأنظمة (محمود، ص ص 21-22).

ثانياً. الطريقة والأدوات:

1. **عينة الدراسة:** تستهدف الدراسة مجموعة من الأساتذة المتخصصين ومحافظي الحسابات والمديرين الماليين، حيث شملت عينة الدراسة 65 مستجوب من أصل 95 استبانة تم توزيعها.
2. **أداة الدراسة:** استخدم في هذه الدراسة استمارة الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة، حيث تضمنت استمارة الاستبانة البيانات الشخصية لأفراد العينة واحتوت على بيانات حول المؤهل العلمي، الوظيفة، المؤهل المهني، التخصص العلمي، سنوات الخبرة. وكذلك تم تقسيم الاستبانة إلى محورين اشتمل كلا منهما على مجموعة من الفقرات، كما تم اعتماد الإجابات وفق مقياس ليكرت الخماسي "أوافق بشدة، أوافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة". كما أنه تم وضع مقياس ترتبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد تحليل النتائج، حيث تبنت الدراسة المعيار التالي للحكم على الاتجاه عند استخدام مقياس ليكرت الخماسي وهو موضح في الجدول 01.
3. **اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:** لقياس مدى ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (CronbachAlpha)، على العينة المستجوبة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (02). فقد بلغ معامل الثبات الكلي بلغ 0.86، مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات كما نجد أن الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ (معامل الصدق) يساوي 0.93، ما يدل على أن الاستبانة على درجة عالية من الصدق، وهذا ما يمكن الباحثين من تعميم الاستبانة على كل عينة الدراسة.
4. **جمع البيانات ومراجعتها:** بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة في شكلها النهائي، وذلك بعد الأخذ بآراء بعض المتخصصين في الجانب المهني والأكاديمي تم توزيع استمارات الاستبانة على 95 مستجوب ليتم جمعها في وقت لاحق حيث كان معدل الاستجابة 68.42% كما هو موضح في الجدول 03.
5. **خصائص العينة:** يتضح من الجدول 04 أن مستوى التأهيل العلمي لأفراد العينة مرتفع حيث بلغ عدد الحاصلين على شهادة الدكتوراه 21 فرداً بنسبة بلغت 32.3% وهذا ما يعزى إلى طبيعة العينة والتي تضم نسبة عالية من

الأساتذة الجامعيين كما يوضح الجدول 05. ف 35 مفردة من أفراد العينة يمارسون مهنة أستاذ جامعي بنسبة بلغت 53.8% من عينة الدراسة، في حين كانت نسبة من يمارسون مهنة محافظ الحسابات 29.2%، أما المديرين الماليين فكانت نسبتهم 16.9%.

كما يُبين من الجدول 06 أن نسبة 52.3 % من عينة الدراسة يحوزون أقدمية مهنية أكثر من 10 سنوات في حين بلغت نسبة الذين تتراوح أقدميّتهم المهنية بين 5 و 10 سنوات بـ 24.6 % من عينة الدراسة في حين أن من لديهم أقدمية مهنية أقل من 5 سنوات بلغت نسبتهم 23.1 %، وهذا ما يدل على أن النتائج التي ستحصل عليها من إجاباتهم نابعة من تجربة وخبرة جيدة تمكّنهم من إبداء آراءهم بموضوعية.

ثالثا. تحليل وتفسير النتائج:

1. النتائج المتعلقة بتصورات المبحوثين حول دور مسؤوليات لجان المراجعة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري: من الجدول 07 نلاحظ أن متوسط العام لإجابات العينة حول المحور الأول بلغ 4.32 والمتوسط الحسابي النسبي بلغ 86% أي أن اتجاه إجابات أفراد العينة يتجه نحو الاتجاه الإيجابي الذي يقع ضمن مجال موافق بشدة والانحراف المعياري كان 0.234 ما يدل عن الانسجام والتوافق الكبيرين في إجابات مفردات العينة حول دور مسؤوليات لجان المراجعة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، كما أن قيمة اختبار T تساوي 45.510 وهي أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي 1.995 وأن القيمة الاحتمالية Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 ولذلك يمكننا رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مسؤوليات لجان المراجعة والحد من الفساد المالي والإداري عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

2. النتائج المتعلقة بتصورات المستجوبين حول العوامل التي تساعد على تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات: من الجدول رقم 08 نلاحظ أن متوسط العام لإجابات العينة حول المحور الأول بلغ 4.38 والمتوسط الحسابي النسبي بلغ 87.6% أي أن اتجاه إجابات أفراد العينة يتجه نحو الاتجاه الإيجابي الذي يقع ضمن مجال موافق بشدة والانحراف المعياري كان 0.248 ما يدل عن الانسجام والتوافق الكبيرين في إجابات مفردات العينة حول العوامل التي تساعد على تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات، كما أن قيمة اختبار T تساوي 44.890 وهي أكبر من القيمة الجدولية التي تساوي 1.995 وأن القيمة الاحتمالية Sig تساوي 0.000 وهي أصغر من 0.05 و ولذلك يمكننا رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بأنه يوجد عوامل تساعد على تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الجزائرية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$.

3. اختبار التباين الأحادي: لفحص ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية حول دور تكوين لجان المراجعة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري، تم إجراء اختبار التباين الأحادي بين المتغيرات الوظيفية لأفراد العينة ومحاور الدراسة، نلاحظ من الجدول رقم 09 أن الانحراف المعياري بين مختلف المتغيرات الوظيفية والشخصية ككل متقاربة جدا وكذلك نلاحظ أن جميع مستويات الدلالة Sig أكبر من 0.05

ما يؤيد الفرضية الصفرية التي تفيد بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى المتغيرات الشخصية والوظيفية حول دور تكوين لجان المراجعة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري.

الخاتمة:

بعد ما تم عرضه في هذه الدراسة من المفاهيم النظرية المتعلقة بلجان المراجعة والفساد المالي وبعد ما أوردناه في الدراسة التطبيقية فقد خلصت الدراسة إلى أن واقع لجان المراجعة هش وضعيف مع رؤية غير واضحة لملاحظها على مستوى الجزائر مقارنة بالتطور الذي شهدته في مختلف دول العالم. كما تم تسجيل دور فعال لمسؤوليات لجان المراجعة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري. كما أن هناك مجموعة من العوامل تساعد على تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري على مستوى المؤسسات الجزائرية.

وتوصي الدراسة إلى ضرورة تكوين لجان المراجعة على مستوى المؤسسات الجزائرية كمدخل للحد من ظاهرة الفساد المالي وذلك لما للمسؤوليات التي على عاتقها من فعالية في الحد من هذه الظاهرة. بالإضافة إلى وجوب الاهتمام أكثر بلجان المراجعة خاصة من الجانب التشريعي والقوانين المنظمة لها. وضرورة إصدار قانون ملزم بتكوين هذه اللجان على مستوى المؤسسات الجزائرية.

قائمة المراجع:

- انتصار حسين علي عبد الله. (2016). "لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط الوطني، السودان.
- بركات سارة، زايد حسيبة. (ماي 2012). "الحوكمة الجيدة ومحاربة الفساد والرشوة شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، 06-07-2012.
- بله باسي زكريا، (ديسمبر 2012). "التكلفة الاجتماعية للفساد"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 03.
- حساني رقية، مروة كرامة، حمزة فاطمة، " آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري" الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- دحدوح، حسين أحمد. (2008). "دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول.
- رشا حمادة. (2010). "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني.

- رمضان عارف رمضان مبروك. (2011). "دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات" دراسة نظرية تطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، مصر.
- سليمان، محمد مصطفى. (2006). "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، دراسة مقارنة"، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- سوزان جمال الدين عبدالرحمان. (2004). مدى التفاعل بين لجان المراجعة والمراجعة الداخلية وأثر ذلك على فعالية الإجراءات الحاكمة في شركات المساهمة المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 28، العدد 4.
- عبد الرزاق مولاي لخضر، بوزيد السايح. (2017). فاعلية سياسات الحكم الراشد في الحد من الفساد بالجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 07، 2017.
- عزيزة بن سميّة، دليلة بن سميّة. (ماي 2012). "نفشي ظاهرة الفساد الإداري بين التنظير والواقع العملي" الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- عوض بن سلامة الرحيلي. (2008). "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، حالة السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، المجلد 22، العدد 01.
- عابي خليدة، سردوك فاتح (ديسمبر 2017). "دور آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة خدمات المراجعة الخارجية دراسة تحليلية لعينة من المراجعين الخارجيين والمستفيدين من خدماتهم في ظل حوكمة الشركات بالجزائر"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 12.
- محمود رجب يس غنيم دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي دليل ميداني من البيئة السعودية.
- مسعود دراوسي، محمد الهادي ضيف الله. (ماي 2012). "فعالية وأداء المراجعة الداخلية في ظل حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- منير نوري، فاطمة الزهرة غربي. (ديسمبر 2007). معالجة الفساد الإداري في المؤسسات الاقتصادية كوسيلة لممارسة الحكم الراشد، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الوطني الثالث حول: سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر.
- وسيلة خزار. (ديسمبر 2010). مظاهر الفساد الإداري والمالي في عالمنا العربي الإسلامي (الجزائر والعراق أنموذجا)، مداخلة ضمن أعمال الملتقى الوطني حول: ظاهرة الفساد الإداري والمالي في الجزائر وسبل مكافحتها، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.
- ميادة بلعياش، (ديسمبر 2012). "العوامل المساهمة في التطبيق السليم لنظام حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 03.

- يونس زين. (2014). " أهمية تكوين لجان المراجعة في المؤسسات الجزائرية ودورها في تدعيم استقلالية مراجع الحسابات"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 06.
- Wolnize P.W . (1995). "Are Audit Committee Red Herrings", Vol.31, No.1, pp.45-66.

الملاحق:

الجدول 1: مقياس تحديد المعدل النسبي والأهمية النسبية للوسط الحسابي

الأهمية النسبية لدرجات المقياس	درجات المقياس المستخدمة	المعدل النسبي		الوسط الحسابي	
		إلى	من	إلى	من
درجة كبيرة جدا	موافق بشدة	100%	84%	5	4.20
درجة كبيرة	موافق	83.8%	68%	4.19	3.40
درجة متوسطة	محايد	67.8%	52%	3.39	2.60
درجة صغيرة	غير موافق	51.8%	36%	2.59	1.80
درجة صغيرة جدا	غير موافق بشدة	35.8%	20%	1.79	1

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول 2: معامل ألفا كرونباخ

معامل ألفا كرونباخ للبيانات	عدد الفقرات	المحاور
0.913	22	دور مسؤوليات لجان المراجعة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري
0.862	23	العوامل التي تساعد على تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في المؤسسات
0.860	45	الاستبانة ككل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول 3: عدد القوائم الموزعة والمسترجعة والمستبعدة

البيان	العدد
الاستمارات الموزعة	95
الاستمارات المسترجعة	75
الاستمارات المستبعدة	10
الاستمارات القابلة للتحليل	65
نسبة الاستجابة	68.42%

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول 4: توزيع أفراد العينة طبقاً للتأهيل العلمي

النسبة	العدد	البيان
32.3%	21	دكتوراه
27.7%	18	ماجستير
24.6%	16	ماستر
15.4%	10	ليسانس
100%	65	إجمالي العينة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول 5: توزيع أفراد العينة طبقاً للوظيفة

النسبة	العدد	البيان
53.8%	35	أستاذ جامعي
29.2%	19	محافظ حسابات
16.9%	11	مدير مالي
100%	65	إجمالي العينة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول 6: توزيع أفراد العينة طبقاً للأقدمية

النسبة	العدد	البيان
23.1%	15	أقل من 5 سنوات
24.6%	16	أقل من 10 سنوات وأكثر من 5
52.3%	34	أكثر من 10 سنوات
100%	65	إجمالي العينة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول 7: بتصورات المبحوثين حول دور مسؤوليات لجان المراجعة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري

العبارة	الربط الجانبي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي التكراري	T-test	مستوى الدلالة	الاحتمالية النسبية
01 تساهم مراجعة القوائم المالية السنوية والمرحلية قبل عرضها على مجلس الإدارة في الحد من التلاعبات.	4.62	.490	92%	26.563	.000	درجة كبيرة جدا
02 تساهم مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة في الحد من الأخطاء المحاسبية.	4.62	.490	92%	26.563	.000	درجة كبيرة جدا
03 تساهم مراجعة التفويضات في السياسات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي.	4.17	.782	83%	12.054	.000	درجة كبيرة
04 يساهم فحص أنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من توافق الممارسات الفعلية مع الأنظمة في الحد من الرشوة والاحتيال والتزوير.	4.29	.551	86%	18.901	.000	درجة كبيرة جدا
05 يساهم تقدير مدى تعرض القوائم المالية لحالات للغش، ومعالجتها في الحد من مثل هذه التلاعبات.	4.32	.533	86%	19.995	.000	درجة كبيرة جدا
06 تساهم مراجعة جميع العمليات المهمة غير العادية والتحقق من قانونيتها في الحد من المحسوبية والمحاباة والرشوة.	4.25	.469	85%	21.434	.000	درجة كبيرة جدا
07 يساهم تقييم ما تقوم به الإدارة من تخمينات وتقديرات محاسبية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	4.02	.718	80%	11.403	.000	درجة كبيرة
08 تساهم التوصية بتعيين المراجع الخارجي في الحد من المحسوبية.	4.25	.469	85%	21.434	.000	درجة كبيرة جدا
09 يساهم تحديد أتعاب المراجع الخارجي في الحد من المحاباة.	4.26	.477	85%	21.328	.000	درجة كبيرة جدا
10 تساهم مراجعة خطط المراجعة الداخلية وتحديد مدى فاعليتها في الحد من الأخطاء والتلاعبات والغش.	4.06	.609	81%	14.048	.000	درجة كبيرة
11 تساهم مراجعة خطط المراجعة الخارجية وتحديد مدى فاعليتها في الحد من الأخطاء والتلاعبات والغش.	4.08	.620	82%	14.000	.000	درجة كبيرة
12 تساهم مراجعة الترتيبات المتعلقة بتنسيق أعمال المراجعين الداخليين والخارجيين في الحد من الأخطاء والتلاعبات والغش.	4.08	.620	82%	14.000	.000	درجة كبيرة
13 تساهم مراجعة تقرير المراجع الخارجي الموجه إلى مجلس الإدارة في الحد من المحاباة.	4.32	.687	86%	15.525	.000	درجة كبيرة جدا
14 يساهم التحقق من عدم تدخل الإدارة بشكل له تأثير مفرط فيه في عملية المراجعة الخارجية في الحد من التلاعبات والغش.	4.51	.710	90%	17.125	.000	درجة كبيرة جدا
15 يساهم التحقق من عدم تقييد نطاق المراجع الخارجي في الحد من التلاعبات والغش.	4.63	.486	93%	27.033	.000	درجة كبيرة جدا
16 تساهم معالجة أي خلاف بين المراجع الخارجي والمديرين، وحسم الأمور المختلف فيها في الحد من الرشوة والابتزاز.	4.57	.499	91%	25.352	.000	درجة كبيرة جدا
17 يساهم التحقق من مدى كفاية الموارد المخصصة لوظيفة التدقيق الداخلي في الحد من التزوير والتلاعبات.	4.57	.499	91%	25.352	.000	درجة كبيرة جدا
18 تساهم مراجعة حجم الأتعاب للمدقق الخارجي عن الخدمات الاستشارية في الحد من الابتزاز والمحاباة.	4.37	.601	87%	18.359	.000	درجة كبيرة جدا
19 يساهم تسهيل وتحسين الاتصال بين المراجع الخارجي ومجلس الإدارة في الحد من الرشوة والمحاباة.	4.22	.545	84%	17.991	.000	درجة كبيرة جدا
20 تساهم مراجعة سياسات المؤسسة وممارساتها على ضوء الاعتبارات الأخلاقية في الحد من الوساطة والمحسوبية والمحاباة.	4.18	.527	84%	18.118	.000	درجة كبيرة جدا
21 تساهم مراقبة الكيفية التي تدار بها أمور الشركة ومدى توافقها مع نظامها الأساسي في الحد من الفساد المالي والإداري.	4.28	.484	86%	21.254	.000	درجة كبيرة جدا
22 يساهم التأكد من الالتزام بتطبيق التعليمات والقواعد المتبعة في الحد من الفساد المالي والإداري.	4.37	.517	87%	21.332	.000	درجة كبيرة جدا
دور مسؤوليات لجان المراجعة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري						
	4.32	.234	86%	45.510	.000	درجة كبيرة جدا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول 8: تصورات المستجوبين حول العوامل التي تساعد على تفشي ظاهرة الفساد المال والإداري في المؤسسات الجزائرية

البيانات الشخصية	مستوى الدلالة	T-test	البيانات الشخصية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	البيانات
درجة كبيرة جدا	.000	24.689	91%	.502	4.54	01 عدم وجود جهاز رقابي فعال يساعد على منع حدوث حالات الفساد المالي والإداري.
درجة كبيرة جدا	.000	24.395	90%	.503	4.52	02 توجد ضغوطات تواجه الموظفين تساعد على حالات الفساد المالي والإداري.
درجة كبيرة جدا	.000	25.352	91%	.499	4.57	03 محاباة كبار المسؤولين عند ارتكابهم المخالفات المالية أو إدارية.
درجة كبيرة جدا	.000	26.563	92%	.490	4.62	04 عدم وضوح الكثير من العمليات والصفقات المالية التي تقوم بها المؤسسة.
درجة كبيرة جدا	.000	22.375	91%	.560	4.55	05 لا توجد سجلات منظمة للموجودات التي تملكها الشركة.
درجة كبيرة جدا	.000	20.825	89%	.560	4.45	06 لا يتم جرد عناصر المخزون بصفة دورية.
درجة كبيرة جدا	.000	20.187	87%	.547	4.37	07 وجود تراخي في إنجاز المهام والوظائف في المؤسسة.
درجة كبيرة جدا	.000	19.956	86%	.522	4.29	08 لا يتوفر نظام سليم للرواتب في المؤسسة.
درجة كبيرة جدا	.000	21.265	87%	.513	4.35	09 ارتفاع حوافز ومكافآت موظفي الإدارة العليا للمؤسسة.
درجة كبيرة جدا	.000	22.651	87%	.482	4.35	10 عدم وجود الرادع القانوني بحق المخالفين للأنظمة والتعليمات المتبعة.
درجة كبيرة جدا	.000	21.788	89%	.529	4.43	11 ضعف استقلالية التدقيق الداخلي في المؤسسة.
درجة كبيرة جدا	.000	21.647	88%	.527	4.42	12 عدم وجود وصف وظيفي واضح يقوم بتحديد المهام والمسؤوليات بين الموظفين في المؤسسة.
درجة كبيرة جدا	.000	20.524	88%	.556	4.42	13 ضعف قنوات الاتصال بين إدارة المؤسسة والمراجع الخارجي.
درجة كبيرة جدا	.000	18.359	87%	.601	4.37	14 عدم وجود توزيع عادل للمهام داخل المؤسسة.
درجة كبيرة جدا	.000	15.227	85%	.668	4.26	15 عدم وجود شفافية في عملية التوظيف.
درجة كبيرة جدا	.000	18.105	86%	.589	4.32	16 عدم تطبيق الأنظمة والقوانين على جميع الموظفين دون تمييز.
درجة كبيرة جدا	.000	17.947	85%	.567	4.26	17 عدم التزام بعض الموظفين بالقيم والأخلاقيات المهنية عند أداء مهامهم.
درجة كبيرة جدا	.000	16.362	85%	.606	4.23	18 لا يحصل كل الموظفين على حقوقهم بشكل عادل بدون عراقيل.

19	لا تتخذ المؤسسة إجراءات صارمة تجاه الموظفين الذين يبدون أموالها.	4.25	.560	85%	17.945	.000	درجة كبيرة جدا
20	لا ترتبط المكافآت والترقيات في المؤسسة بنتائج تقييم الأداء لموظفين.	4.29	.579	86%	17.999	.000	درجة كبيرة جدا
21	يتم استعمال وسائل المؤسسة من طرف بعض الموظفين لأغراض شخصية.	4.26	.567	85%	17.947	.000	درجة كبيرة جدا
22	لا يتم تسجيل كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة في حساباتها.	4.29	.605	86%	17.214	.000	درجة كبيرة جدا
23	لا يتم إجراء عمليات مراقبة مفاجئة للحسابات المالية بصفة دورية في المؤسسة.	4.35	.513	87%	21.265	.000	درجة كبيرة جدا
	العوامل التي تساعد على تفشي ظاهرة الفساد المال والإداري في المؤسسات	4.38	.248	87.6%	44.89	.000	درجة كبيرة جدا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول 9: اختبار التباين الأحادي

العوامل المساهمة في تفشي الفساد المالي والإداري في الجزائر		دور تكوين لجان المراجعة في الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري		
مستوى الدلالة	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	الانحراف المعياري	المتغيرات الوظيفية
				الوظيفة
.772	4.3888	.240	4.3130	أستاذ جامعي
	4.3959		4.3804	محافظ حسابات
	4.3320		4.2314	مدير مالي
				الأقدمية
.283	4.4696	.490	4.3818	>5 سنوات
	4.3696		4.3097	5>10 سنوات
	4.3478		4.2955	<10 سنوات
				المؤهل العلمي
.679	4.4043	.788	4.3864	ليسانس
	4.3668		4.3182	ماستر
	4.4324		4.2929	ماجستير
	4.3375		4.3095	دكتوراه

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS